- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 02(2023) ص335-344

آليات إصلاح سياسة الدعم في الجزائر للحد من تدهور القدرة الشرائية

Mechanisms for reforming the subsidy policy in Algeria to limit the deterioration of purchasing power

سلايمية طريفة*	طبايبية سليمة
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)
drifa.selaimia@gmail.com	salimatebaibia@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/01/18
تاريخ القبول:
2023/07/05

الكلمات المفتاحية:
- ✓ سياسة الدعم
- ✓ القدرة الشرائية
- ✓ المستوى العام للأسعار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر والاتجاه العام لتطورها للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، والتي تعمقت أكثر في ظل تداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد - 19 حيث توصلت الدراسة إلى أن سياسة الدعم القائمة في الجزائر لم تحقق الكفاءة والعدالة المطلوبة مقارنة بتكلفتها المرتفعة. لذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات في هذا المجال لعل أبرزها التوجه نحو الدعم النقدي للأسر المحتاجة بدل الدعم المعمم للأسعار.

Article info

Received *18/01/2023*
Accepted *05/07/2023*

Keywords:
- ✓ *subsidy policy*
- ✓ *purchasing power*
- ✓ *the general level of prices*

Abstract :

This study aims to analyze the various aspects of the government support policy in Algeria and the general trend of its development to limit the deterioration of the purchasing power of the Algerian citizen, which has deepened further in light of the repercussions of the global health crisis, COVID-19.

The study concluded that the existing subsidy policy in Algeria did not achieve the required efficiency and justice compared to its high cost. Therefore, Algeria has undertaken several reforms in this area, perhaps the most prominent of which is the trend towards cash support for needy families instead of generalized support for prices.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

شهدت الجزائر في الآونة الاخيرة ارتفاعا حادا في المستوى العام للأسعار، وبخاصة في أسعار المواد الاستهلاكية والتي كان لها أثرا بالغا على تردي الأوضاع المعيشية، كونها مست المواد الاكثر استهلاكا من قبل شريحة كبيرة من المواطنين، وبذلك أرهقت كاهل ذوي الدخول المحدودة وزادت من معاناتهم اليومية. وهذا رغم وجود الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة والذي ظل منذ سنوات طويلة في الجزائر يشكل سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول، والحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية وغيرها .

وبذلك تتضح الفعالية النسبية لهذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير، كما أن الواقع العملي برهن على أن الاستمرار فيها على المدى الطويل ترتبت عليه جملة من التداعيات تمثلت في تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود .

علاوة على ما تقدم وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها الجزائر، أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل الكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الاستثمار العام خصوصا في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والبنية التحتية، فضلاً عن آثاره على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.

شكل هذا التحول نهجا مغايراً للاتجاه التوسعي لسياسات الدعم، تجسد في التوجه إلى ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته من خلال الانتقال إلى وسائل بديلة أكثر كفاءة وتركيزا في إيصاله للفئات المستهدفة.

وبذلك تكون إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل آليات إصلاح سياسة الدعم المطبقة في الجزائر للحد من تدهور القدرة الشرائية؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ هناك فعالية نسبية لسياسة الدعم المطبقة في الجزائر.
- ✓ خلفت سياسة الدعم المتبعة في الجزائر العديد من الآثار السلبية.
- ✓ يمكن للإصلاحات المطبقة على منظومة الدعم في الجزائر الحد من تدهور القدرة الشرائية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب تدهور القدرة الشرائية في الجزائر، ومختلف أشكال وآليات الدعم المطبقة بها والانعكاسات المترتبة عنها. كما تهدف إلى التطرق إلى الأوجه المختلفة لإصلاح منظومة الدعم في الجزائر.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقدرة الشرائية وكذا سياسة الدعم والعمل على تحليلها.

2. أسباب تدهور القدرة الشرائية في الجزائر:

تعبر القدرة الشرائية عن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقد خلال فترة زمنية معينة، وتتحدد بمتغيرين أساسيين هما حجم الدخل المتاح والمستوى العام للأسعار. وبذلك فإن تدهور القدرة الشرائية يدل على عدم قدرة الدخل على شراء نفس السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار.

وهي تنقسم إلى قدرة شرائية داخلية والتي تمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها داخل البلد. وقدرة شرائية خارجية والتي تعبر عن مقدار ونوعية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من دول أجنبية بالعملة المحلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ولقد شهدت الجزائر في الآونة الاخيرة ارتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار، وبخاصة أسعار المواد الاستهلاكية وفي مقدمتها البقوليات والبطاطا والدواجن والتي كان لها أثرا بالغا على تردي الأوضاع المعيشية. وهذا راجع للعوامل الآتية :

1.2. تداعيات الأزمة الصحية العالمية:

لقد تأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها الجزائر كنتيجة لانتشار وباء كوفيد 19، الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم. فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الامداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها. فيما أدى تراجع مستويات الدخول وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي، وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. وكمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الجزائر ليصل إلى 2,4% عام 2020 مقارنة مع 2% خلال العام 2019.

(صندوق النقد العربي، 2021) . والجدول الموالي يبين اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الجزائر:

الجدول 1: اتجاهات تطور الاسعار المحلية في الجزائر (2015-2020)

سنة الأساس 2001= 100

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية، المشروبات غير الكحولية	4.7	3.39	5.01	3.38	0.56_	0.21
الملابس والاحذية	8.68	13.74	8.88	5.50	6.61	5.88
تكاليف السكن	1.28	6.35	2.33	0.89	1.51	1.39
الاثاث وأدواته	4.41	5.28	4.21	5.38	5.04	4.03
الصحة، النظافة الجسدية	6.14	6.64	5.67	4.06	3.10	3.96
النقل والمواصلات	3.68	11.74	4.72	5.52	1.20	2.79
التعليم، الثقافة والتسلية	4.86	1.43_	2.93	4.63	13.56	3.72
أخرى	6.78	10.80	11.13	7.33	5.59	7.05
متوسط معدل التضخم	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.42

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، 2021.

إلا أن متوسط معدل التضخم ارتفع بشكل كبير خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2022 ووصل إلى 9,5% مدفوعا بارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 14% وهو ما أثر سلبا على الفئات محدودة الدخل. (THE WORLD BANK, 2022) والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 1: معدل التضخم في الجزائر للفترة 2018_ 2022

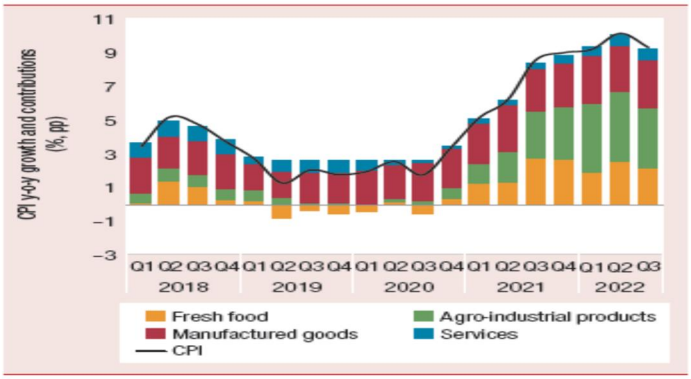

Source : THE WORLD BANK, 2022

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2. التغيرات في أسعار النفط العالمية:

فكما هو معلوم فالاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية شديدة للتقلبات في أسعار المحروقات، فخلال فترة ارتفاع حصيلة المحروقات بفعل انتعاش أسعارها يتبع سياسة توسعية وما يتبعها من ضخ كميات كبيرة من النقود والتي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي فترات ضعف حصيلة المحروقات نتيجة انخفاض أسعارها يتبع سياسة انكماشية.

ولقد شهدت الآونة الأخيرة تذبذبات كبيرة في أسعار المحروقات أفضت إلى تقلبات عنيفة على مستوى الاقتصاد الوطني، وأدت إلى تراجع حاد في مستوى النشاط الاقتصادي. فقد تجاوز سعر البرميل سنة 2011 عتبة 120 دولارا للبرميل، لكنه سرعان ما انخفض خلال الفترة 2014 -2016 بسبب تنامي الوفرة في المعروض بنسبة 70%، حيث يعتبر هذا الانخفاض الأطول منذ انهيار أسعار النفط عام 1986. ليعاود بعدها الارتفاع التدريجي ويصل إلى قرابة 70 دولار للبرميل سنة 2018 (حمش، 2021) . والشكل أدناه يبين تطورات أسعار النفط مع نسب تغير الاستهلاك السنوي، أين نلاحظ وجود علاقة عكسية بينهما.

الشكل 2: نسب تغير الاستهلاك السنوي من النفط وعلاقته مع الأسعار

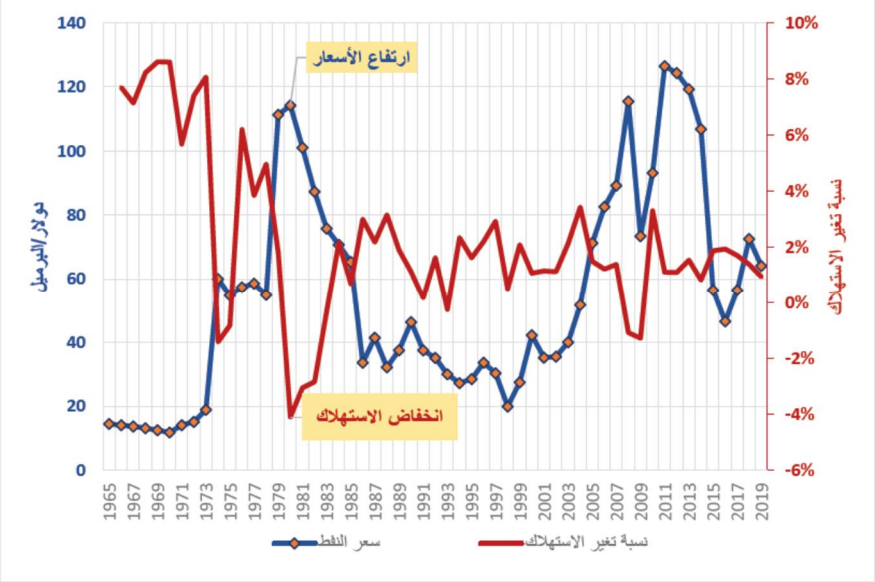

المصدر: تركي حسن حمش، 2021.

ولقد شهدت السوق النفطية تطورات إيجابية خلال عام 2021 بدعم من التعافي في أداء الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، وتخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر. وبذلك سجل الطلب العالمي على النفط 96,6 مليون برميل/يوم ، كما وصلت أسعار النفط الخام إلى 69,9 دولار للبرميل. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2021) والجدول أدناه يبين تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 2017- 2021

الجدول 2: السعر الفوري لسلة خامات أوبك 2017- 2021

	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل السنوي	52,4	69,8	64,0	41,5	69,9

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، 2021.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2. استمرار انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل كل من الدولار والأورو:

فباعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع أسعار المدخلات وبالتالي ارتفاع السلع المنتجة محليا وارتفاع المستوى العام للأسعار، رغم أنه من شأن هذه السياسة العمل على زيادة الصادرات كون أن أسعارها تصبح منخفضة من وجهة نظر الأجانب. إلا أنه في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي الوطني وضعفه عن مواجهة الطلب المتزايد المحلي وضعف مرونة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محليا، فإن هذه السياسة تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. والجدول أدناه يبين تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار والأورو.

الجدول 3: سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو للفترة 2015-2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسط سعر صرف DA/US$	100.46	109.47	110.96	116.62	119.36	126.82
سعر الصرف نهاية الفترة DA/US$	107.13	110.53	114.93	118.29	119.16	132.13
متوسط سعر صرف DA/EURO	111.44	121.18	125.32	137.69	133.71	144.85
سعر الصرف نهاية الفترة DA/EURO	117.06	116.37	137.49	135.38	133.63	162.40

المصدر: بنك الجزائر، 2021

4.2. التضخم المستورد:

والذي يحدث نتيجة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المستوردة، والتي تنعكس بدورها على الأسعار المحلية، فحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فإن أسعار السلع الرئيسية (اللحوم، الزيوت، الحبوب، الألبان والسكر) قد ارتفعت بنسبة 28,13% في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية 98,1 نقطة سنة 2020، وارتفع إلى 125,7 نقطة سنة 2021، ليصل إلى 143,7 نقطة سنة 2022. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)

5.2. سياسة تخفيض الواردات:

والتي اتبعتها الجزائر من أجل ترشيد استخدام العملة الأجنبية نتيجة تآكل الاحتياطات الأجنبية أمام ارتفاع فاتورة الواردات من جهة، وانخفاض حصيلة المحروقات بفعل تراجع أسعار النفط من جهة أخرى. وهو ما أفضى إلى ندرة العديد من السلع المستوردة واختفاء البعض منها، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا بسبب غياب المنافسة على غرار ما حدث في سوق السيارات.

6.2. المضاربة والاحتكار:

وذلك للضغط على وزارة التجارة والحكومة للتراجع عن قراراتها المتعلقة بالفوترة والرقمنة، ورخص الاستيراد، فضلا عن مجمعات التبريد والتي أصبحت تستخدم لتخزين السلع وبيعها فيما بعد بأسعار مضاعفة، كما حدث مع منتجات البطاطا. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة لجأت السلطات الوطنية إلى فتح نقاط بيع للمنتجات الزراعية كالبطاطا والبقوليات المنتجة محليا بأسعار منخفضة لكسر الأسعار الملتهبة .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7.2. الظروف المناخية غير المواتية:

والمتمثلة أساسا في موجة الجفاف التي عرفتها الجزائر مؤخرا والتي أدت إلى نقص مياه السقي وجفاف الآبار وتراجع منسوب مياه السدود وهو ما أدى إلى تراجع الانتاج الزراعي وانخفاض العرض في ظل تزايد الطلب، مما دفع بالأسعار نحو الارتفاع، كذلك تضرر المحاصيل الزراعية بسبب الحرارة والحرائق التي طالت العديد من ولايات الشمال.

3. أشكال وآليات الدعم في الجزائر

يعرف الدعم بأنه تقديم السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار أقل من أسعار التكلفة؛ مثل بعض السلع الغذائية كالخبز والسكر والأدوية والمياه والكهرباء والمحروقات – كالغاز الطبيعي والبنزين، والخدمات مثل الصحة والتعليم ووسائل النقل العام والسكك الحديدية، على أن تتحمل الموازنة العامة للدولة الفروق بين السعر الحقيقي للمنتج أو الخدمة والسعر الذي يتم تقديمه للمواطنين. (شمس، 2019).

وبذلك ينقسم الدعم من منظور الموازنة العامة إلى دعم مباشر (الصريح) ويتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة، بحيث يمكن قياسه بسهولة وتتبع آثاره، ووضع الآليات الكفيلة بإصلاحه. ودعم غير مباشر (ضمني) ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع. فهو لا يظهر مباشرة في الميزانية العامة للدولة، ويصعب بذلك قياسه وتتبع آثاره ومن أمثلته منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية.

كما يمكن تقسيم الدعم من منظور الاثر التوزيعي إلى دعم معمم للأسعار والذي يعتمد على منتجات معينة دون الأخذ بعين الاعتبار للقدرات المالية للمستفيد منها، والذي يكون في شكل خفض أسعار بعض السلع والخدمات إلى أقل من تكلفة انتاجها أو تكلفة استيرادها، ودعم مستهدف وهو الدعم الموجه نحو شريحة من المواطنين الذين يستوفون شروطا معينة للحصول عليه. ويعد هذا النوع من بين أهم الإصلاحات المنشودة لبرامج الدعم الحكومي.

ومن منظور اقتصادي هناك الدعم العيني والذي يهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي من خلال الدعم المقدم للسلع والخدمات الأساسية لفائدة الأسر بأسعار مخفضة. وما يميز هذا الدعم هو أنه لا يتيح للمستفيدين حرية اختيار السلع، فالحكومة هي من يتولى تحديد الكميات التي يحصل عليها الفرد مجانا أو بأسعار مدعمة، ويضم برامج الغذاء، برامج دعم الطاقة وبرامج دعم الإسكان. أما الدعم النقدي فيتمثل في مختلف المساعدات النقدية التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة. (لعيسوف، 2021)

وبذلك يعتبر الدعم النقدي وفقا لمعيار الكفاءة الاقتصادية أفضل من الدعم العيني. إلا أنه يتطلب توفر أنظمة معلومات متطورة لتحديد الفئات المستهدفة منه بدقة.

حيث تلجأ حكومات دول العالم إلى دعم بعض السلع والخدمات بدرجات متفاوتة فيما بينها بهدف تقديمها إلى المواطنين بأسعار مخفضة تتناسب مع مستوى دخولهم أو لمواجهة الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية التي تتعرض لها بعض المناطق، كما يحدث في دعم المزارعين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الإنفاق الحكومي على الدعم في الدول النامية يتزايد بشكل كبير عن باقي دول العالم، وتأتي الدول العربية في المقدمة من حيث نسبة الإنفاق على الدعم، إذ تصل إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1,3% في الدول النامية. أما في الجزائر فتصل نسبة الدعم إلى 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

تعتمد الجزائر على العديد من الآليات التي تمكنها من تنفيذ سياسات الدعم وتعزيز وصوله إلى مستحقيه، وتتعدد أنواع وأشكال الدعم بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم والشرائح المستفيدة منه سواء على مستوى المستهلكين أو المنتجين. ويعتبر

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الدعم المعمم للأسعار من أبرز أشكال الدعم الممارسة في الجزائر، وفيما يلي جدول توضيحي لأشكال وآليات الدعم في الجزائر حسب السلع والخدمات:

الجدول 4: أشكال وآليات الدعم حسب السلع والخدمات في الجزائر

شكل الدعم	السلع والخدمات المدعمة
تخفيض الأسعار	الديزل والبنزين والكيروسين والمازوت وغاز الطبخ والطاقة الكهربائية
خفض الضرائب والرسوم	السكر وزيت الطعام، الادوية البشرية، الأسمدة والمخصبات وأعلاف الحيوانات ومدخلات الانتاج الصناعي
دعم فوائد القروض	دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن، الدعم الموجه للمؤسسات، دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات
الدعم المباشر من الموازنة العامة	غاز الطبخ والطاقة الكهربائية، السكر وزيت الطعام (هذا الدعم موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين الاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين)، الحبوب الغذائية والحليب، الإسكان ومياه الشرب، التعليم، الصادرات الزراعية ومدخلات الانتاج الزراعي، مياه الري، وبعض المؤسسات الحكومية الانتاجية والخدمية

المصدر: طارق اسماعيل، 2018، ص 16.

4. انعكاسات سياسة الدعم الحكومي في الجزائر:

أفرز التوسع في سياسات الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر جملة من التداعيات الاقتصادية من أبرزها:

- ✓ الأعباء المالية على الموازنة العامة والمتمثلة في فاقد الإيرادات التي لم تحصل بسبب التوسع في الإعفاءات والمنح الضريبية وعدم فرض ضرائب على بعض القطاعات، ويقدر فاقد ضريبة استهلاك الطاقة في الجزائر نحو 2 مليار دولار عام 2015. (اسماعيل، 2018)
- ✓ يتسبب الدعم الحكومي على النحو المشار إليه في تحميل الموازنة العامة للدولة بمبالغ مالية كبيرة توجه إلى الدعم وذلك على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية. ففي عام 2011 شكل دعم الطاقة قبل الضريبة في الجزائر أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان الانفاق على التعليم لا يتجاوز 6% (صعب، 2014). كما هو موضح بالشكل:

الشكل 3: دعم الطاقة قبل الضريبة والانفاق على التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا(% من اجمالي الناتج المحلي)

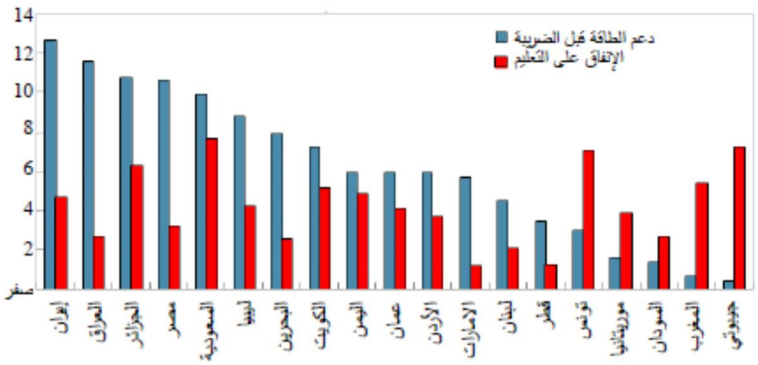

المصدر: رندا صعب، 2014.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ تحقيق عجز في موازنة الدولة يزداد سنوياً بزيادة المبالغ المخصصة للدعم، الأمر الذي يحول دون تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب ورفع مستوى المعيشة. فضلا عما يخلفه عجز الموازنة من مخاطر كبيرة لعل أهمها وقوع الدولة في حالة التضخم نتيجة زيادة النفقات عن الإيرادات ولجوئها إلى الإصدار النقدي. فتحدث زيادة في الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا، فترتفع الأسعار، ومع استمرار ارتفاعها يحدث التضخم. كما قد يؤدي وجود عجز في الموازنة العامة إلى الاقتراض، وما يترتب عليه من وجود نفقات اضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها .
- ✓ يتسبب الدعم أيضاً في سوء استخدام السلع والخدمات المدعمة والإسراف في استهلاكها كالمياه والكهرباء والخبز لانخفاض أسعارها. حيث تأتي الجزائر في المرتبة الثانية من حيث قائمة الدول الاكثر استهلاكا للخبز، إلا أن هذا الاستهلاك يصاحبه الكثير من التبذير والاستهلاك العشوائي لهذه المادة. ففي أحدث تقرير نشرته الوكالة الوطنية للنفايات، فإن الجزائريين يرمون 912 مليون رغيف خبز سنويا، وهو ما يعادل 0.92% من مجموع النفايات المنزلية وما شابهها. وهذا يكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة تصل إلى 350 مليون دولار أمريكي سنويا، على اعتبار أن الطحين من أبرز المواد التي تدعمها الحكومة بقرابة 1.2 مليار دولار. وتقوم باستيراد ما مقداره 7.7 مليون طن من القمح سنويا محتلة بذلك المرتبة الثالثة عالميا. وبذلك يذهب الكثير من الخبز المدعوم إلى مكب النفايات وفي أحسن الأحوال إلى مزارع تربية الماشية والدواجن. (دويب، 2023)
- ✓ ثبت أن الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء، فالبنزين والكهرباء على سبيل المثال يحصل عليهما القادرون بأسعار مخفضة رغم قدرتهم الشرائية المرتفعة. ففي دراسة للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 تبين أن الفئة الأغنى في الجزائر والتي تمثل 20% تستهلك ستة أضعاف ما تستهلكه الفئة الأفقر والتي تمثل 20% من الوقود، وهذا يعني أن دعم الوقود هو تصاعدي، فكلما كنت أغنى كلما استفدت أكثر. وكذلك الحال بالنسبة لدعم الكهرباء والذي يستفيد منه الأغنياء بشكل أكبر سواء في إضاءة منازلهم الفخمة أو تكييفها. (JEWELL, 2016)

5.إصلاح منظومة الدعم في الجزائر:

مع مطلع 2016، اتخذت الجزائر بعض الإجراءات الإصلاحية، أفضت إلى تعديل تدريجي على هيكل أسعار الوقود، حيث تم تعديل ضريبة المواد البترولية، والضريبة على القيمة المضافة واستهلاك الكهرباء والغاز. والجدول الموالي يبين تطور أسعار الوقود في الجزائر.

الجدول 5: تطور أسعار الوقود في الجزائر

	2010	2016	2017	2018	2019	2020
بنزين عادي	21.2	28.45	32.69	38.95	/	43.71
بنزين بدون رصاص	22.6	31.02	35.33	41.62	/	45.62
بنزين ممتاز	23	31.42	35.72	41.97	/	45.97
مازوت/ديزل	13.77	18.76	20.42	23.06	/	29.01

المصدر: عن الموقع أسعار الوقود ، https://www.thefuelprice.com/Fdz/ar

كما خصصت الجزائر من خلال مشروع قانون المالية 2022، مبلغ 1942 مليار دج للتحويلات الاجتماعية وهو ما يعادل خمس ميزانية الدولة المقترحة بنحو 19,7% مقابل 24% سنة 2021. وبما يعادل 8,4% من الناتج الداخلي الخام للوطن مقابل 9,5% سنة 2021.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وخصصت لدعم العائلات ميزانية مقدارها 597,7 مليار دينار مقابل 553,7 مليار دينار سنة 2021.حيث يتوزع هذا الدعم على النحو الآتي: 315,5 مليار دينار لدعم أسعار المواد الأساسية (الحبوب، الحليب، السكر و زيت المائدة)، 105,3 مليار دينار لدعم الكهرباء و الغاز و الماء، 45,13 مليار دينار للتعويضات العائلية و 131,7 مليار دينار لدعم التربية.

كما شملت التحويلات الاجتماعية دعم المعاشات التي خصص لها 332,5 مليار دينار، ودعم الصحة الذي حظي بميزانية قدرها 361,1 مليار دينار ودعم السكن ب247 مليار دينار.

كما يشمل دعم المجاهدين بغلاف قدره 196 مليار دج ودعم الفئات المعوزة وذوي الدخل الضعيف وذوي الاحتياجات الخاصة ب 207,6 مليار دينار.

وفي ذات السياق، تم الشروع رسميا في مراجعة سياسة الدعم العمومي المعمم عن طريق وضع جهاز وطني للتعويضات لصالح "الأسر المؤهلة" يطبق عقب مراجعة أسعار المنتوجات المدعمة و يتجسد في "تحويلات نقدية مباشرة" لصالح هذه الأسر.

على أن يطبق هذا الاجراء عقب صدور نصوص تنظيمية تحدد قائمة المنتوجات المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار وفئات الأسر المستهدفة ومعايير التأهيل للاستفادة من التعويض وكذا كيفيات التحويل النقدي. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

من جهة أخرى، ولاحتواء تداعيات تحرير الأسعار المدعمة، تقرر تحسين الأجور من خلال رفع قيمة النقطة الاستدلالية التي يتم عبرها احتساب الأجور في الوظيف العمومي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للعمال، كما تقرر رفع الحد الأدنى للأجور ومراجعة منحة التقاعد واستحداث منحة للبطالة على النحو الآتي: (رئاسة الجمهورية، 2023)

- ✓ زيادة الرواتب، على مدى السنتين 2023 و2024 ليتراوح مستواها سنويا ما بين 4500 دينار إلى 8500 دينار حسب الرتب، وهذا ما يجعل الزيادات التي تُقر خلال السنوات الثلاثة 2022، 2023، 2024، تصل إلى نسبة 47%
- ✓ رفع الحد الأدنى لمنح التقاعد في الجزائر إلى (15000 دج) خمسة عشر ألف دينار لمن كان يتقاضى أقل من (10000 دج) عشرة آلاف دينار وإلى 20 ألف دينار لمن كان يتقاضى (15000 دج) خمسة عشر ألف دينار، لينسجم مع الحد الأدنى للأجور الذي عرف بدوره، زيادة من 18000 ألف إلى 20000 ألف دينار منذ العام 2021.
- ✓ رفع منحة البطالة من 13 ألف إلى 15 ألف دينار صافية، من كل الرسوم بالإضافة إلى تكفل الدولة بأعباء التغطية الصحية للبطّالين خلال فترة استفادتهم من المنحة.
- ✓ ضرورة مواءمة شبكة الأجور، مع القدرة الشرائية أولا، ثمّ مع الدعم المستمر للفئة الضعيفة اجتماعيا، وذلك بمراعاة قيمة العمل، ودفع عجلة الإنتاج، كمرجعين أساسيين لرفع الرواتب.

إلا أن هذه الإصلاحات تكتنفها عدة صعوبات تتعلق أولا بصعوبة تحديد منصف للفئات الهشة في الجزائر، بالنظر إلى تضخم حجم سوق العمل الموازي، وكذا عدم التوازن بين تحسين الرواتب وتراجع القدرة الشرائية.

6.خاتمة:

يعتبر الدعم المعمم للأسعار أحد الوسائل المهمة لشبكة الضمان الاجتماعي، ولكنه لا يوفر إعانة فعالة للفقراء ويؤثر على مالية الدولة وينشئ تشوهات تضر بالاقتصاد، ويحفز على الهدر والتهريب. لذلك عمدت الجزائر إلى إصلاح منظومة الدعم وتصحيح مساره وتوظيفه بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من حيث رفع معدلات النمو وزيادة المساواة وتوجيه الدعم لمستحقيه، رغم ما يترتب على سياسة رفع الدعم من آثار سلبية متعددة تضر بمحدودي الدخل وتساهم في ارتفاع الأسعار ومن ثم تدهور القدرة الشرائية والقدرة التنافسية الدولية. لذلك يتعين مواصلة جهود إصلاح منظومة الدعم في الجوانب التالية:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ هناك حاجة لمراجعة وضبط دعم المؤسسات والشركات العمومية بما لا يؤثر على كفاءة تشغيلها، ويعزز من مساهمة فوائضها في الموازنة العامة.
- ✓ الحاجة لإجراء مسوحات احصائية دقيقة من أجل تحقيق استهداف أفضل للشرائح المستحقة للدعم.
- ✓ الحاجة لوضع الأسس والآليات الملائمة لضبط وترشيد دعم السلع الغذائية، كما يتعين المضي صوب إلغاء الدعم بخطى متدرجة حتى تتوافر لها فرص نجاح أكبر.
- ✓ أيضا هناك حاجة لتفعيل دور شبكات الضمان والحماية الاجتماعية من أجل توفير الحماية اللازمة للشرائح محدودة الدخل من الاثار السلبية لسياسات الدعم.

7.قائمة المراجع:

JEWELL, A. (2016). *The Need for Subsidy Reform in Algeria.* Internatinal Monetary Fund.

THE WORLD BANK. (2022). *ALGERIA ECONOMIC UPDATE Staying in the Course for Transition.*

تركي حسن حمش. (2021). *تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد -19 على مجال الاستكشاف والانتاج في الصناعة البترولية*. الكويت: منظمة الأقطار العربية للبترول أوابك.

رندا صعب. (2014). *دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، دروس مستفادة للإصلاح*. صندوق النقد الدولي.

رئاسة الجمهورية. (25 01, 2023). *بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم 2022/12/25*. تم الاسترداد من https://www.el-mouradia.dz/ar/president/63a88a3a843b29001d242229

سمير لعيسوف. (2021). *سياسة دعم الطاقة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*. أبو ظبي.

طارق اسماعيل. (2018). *سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

محمد ماهر شمس. (06 05, 2019). سياسات الدعم في الدول النامية وآثارها على الاقتصاد الوطني. *مجلة الاقتصاد الاسلامي*.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (20 01, 2023). *حالة الأغذية في العالم*. تم الاسترداد من https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (2021). *تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء*.

نهال دويب. (14 01, 2023). *خبز الجزائريين يهدر في مكب النفايات*. تم الاسترداد من النهار العربي: https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/26122022112435589

وكالة الأنباء الجزائرية. (10 12, 2022). *خمس ميزانية الدولة يذهب للتحويلات الاجتماعية*. تم الاسترداد من https://www.aps.dz/ar/economie/

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)